

الكميات المسوقة لمركز المؤسسة حتى تاريخه بحدود ٣٤٠٠ طن والتجار توقفوا عن الاستيراد مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: لولا انخفاض أسعار الذرة الصفراء لارتفعت أسعار الفروج واللحوم أكثر



رامز محفوظ

كشف مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن استيراد مادة الذرة الصفراء انخفض بشكل غير طبيعي والتاجر لا يفكر أبداً باستيراد المادة حالياً وذلك بعدما بدأ إنتاج المادة الموسم الحالي والذي يعتبر كبيراً ويقدر بحدود ٥٠٠ ألف طن، موضحاً أنه قبل البدء بإنتاج المادة كانت تصل يومياً إلى الميناء بحدود باخرة أو باخترين من مادة الذرة أما اليوم فليس هناك أي استيراد للمادة. وعن الكميات المسوقة للموسم الحالي بين شباط أن الكميات المسوقة من مادة الذرة اللؤلؤة إلى مركز المؤسسة بلغت حتى تاريخه بحدود ٣٤٠٠ طن بمبلغ يقدر بحوالي ٦,٨ مليارات ليرة، لافتاً إلى أن مراكز الاستلام مفتوحة والمؤسسة مستعدة لاستلام أي كميات تصل إليها.

وقال: إننا كمؤسسة لسنا ضد بيع مادة الذرة من المزارعين للمربين مباشرة أو للتجار بالعكس نحن مع هذا الأمر، مشيراً إلى أن ما نسعى إليه دائماً هو المحافظة على المزارع ودعمه ومن أجل ذلك قمنا مؤخراً برفع نسبة الشوائب السموم بها إلى ١٢ بالمئة وخفضنا نسبة الوزن النوعي إلى ٦٣ إضافة إلى قيامنا بوضع حسميات بنسبة ١٠ بالمئة و٢ بالمئة مواد غريبة مسموح بها والهدف من ذلك عدم تعريض المزارع لأي استغلال من التجار أو غيرهم وما يميناً هو الحفاظ على السعر للمزارع وتأمين المادة للمربي في الوقت نفسه، وهذا الأمران تحققتا. ولفت إلى أنه مع فتح باب التسويق في ٢٦ أيلول الماضي كان السوق متعطشاً لمادة الذرة الصفراء وكانت هناك رغبة من المربين بشراء المادة

مباشرة من المزارعين وتم بيع الكيلو حينها بسعر ٢١٠٠ ليرة وهو أعلى من السعر المحدد من المؤسسة وهو ٢٠٠٠ ليرة ومن ثم انخفض السعر إلى ١٣٠٠ ليرة لأن الحصادات قديمة في بعض المناطق وسعي المزارعين لبيع أكبر كمية في وقت مبكر من أجل اللحاق بالبدء سريعاً بزرعة القمح، كما كانت هناك نسبة شوائب بالمادة المبيعة، لذا تواصلت المؤسسة مع مركز هيئة المواصلات والمؤسسة مع مركز هيئة المواصلات وتم رفع نسبة الشوائب المسموحة إلى ١٢ بالمئة بعد أن كانت ٥ بالمئة وخفضنا الوزن النوعي من ٦٩ إلى ٦٣ وقبلنا بنسبة رطوبة لحدود ١٤ بالمئة باعتبار أن المادة لا يمكن تخزينها في حال كانت نسبة رطوبتها عالية ونتيجة لهذا الإجراءات التي قمنا بها ارتفع سعر كيلو مادة الذرة المبيعة في

السوق المحلي في اليوم التالي من ١٣٠٠ ليرة إلى ١٨٠٠ ليرة وهذا السعر كان في المناطق الواقعة تحت السيطرة، أما في المناطق الخارجة على السيطرة مثل مدينة الرقة على سبيل المثال فإن كيلو الذرة الصفراء يباع بسعر ١٠٠٠ ليرة باعتبار أن المؤسسة ومراكزها غير موجودة وليس بإمكانها دعم المزارع هناك. وأشار إلى أن بعض ضعاف النفوس من التجار روجوا لشائعات في بعض المناطق بأن مؤسسة الأعلاف لا تمتلك السيولة لدفع ثمن الذرة الصفراء المسلمة للمزارعين الذين يبيعون إنتاجهم ونحن قلنا لهم: إن المؤسسة مستعدة لشراء حتى آخر حبة ذرة موجودة لدى المزارعين ودفع ثمنها بالكامل والسيولة متوفرة لدينا ونحن

قادرون على دفع ثمن المادة للمزارع خلال مدة ٤٨ ساعة بعد استلام المحصول من خلال إعطائه شيكاً يقوم بصرفه من حساب المؤسسة الموجود في المصارف الزراعية. وأوضح أن إنتاجنا من مادة الذرة الصفراء خلال الموسم الحالي القدر بـ ٥٠٠ ألف طن إضافة إلى كمية ١,٥ مليون طن من بقايا المحصول كجموع يستخدم للثروة الحيوانية وفر ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار كانت تدفع نتيجة زيادة إنتاج الذرة الصفراء وبين أنه حتى اليوم لم تصرف المؤسسة سوى ١٠ بالمئة من الرصيد بكميات كبيرة لشهدنا ارتفاعاً إضافياً بالأسعار مع بداية موسم الشتاء حالياً وليس هناك إقبال على شرائها حالياً مرجعاً السبب إلى قلة التصريف وعدم الإقبال على الشراء

توفر بقايا محصول مادة الذرة الصفراء للموسم الحالي كجموع خضري بكميات كبيرة والمقدرة بـ ١,٥ مليون طن وقيام مربي الأغنام والماعز بالأبقار بشرائها من المزارع مباشرة بأرخص الأثمان وهذا الأمر يعتبر جيداً وإيجابياً. وبالنسبة لتأثير زيادة الإنتاج على أسعار اللحوم والفروج في السوق يستخدم للثروة الحيوانية وفر ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار كانت تدفع نتيجة زيادة إنتاج الذرة الصفراء للموسم الحالي وتوفر بقايا المحصول بكميات كبيرة لشهدنا ارتفاعاً إضافياً بالأسعار مع بداية موسم الشتاء حالياً وليس هناك إقبال على شرائها حالياً مرجعاً السبب إلى قلة التصريف وعدم الإقبال على الشراء

.. والطرق لتجفيف الذرة والتجار يستغلون المشكلة

نائب رئيس اتحاد الفلاحين: تضرر الفلاحين بسبب عدم وجود مجففات ومركز أعلاف «بلاط» في حلب رفض استلام الذرة بذريعة المبيدات

محمود الصالح

للأعلاف فرع الرقة تجاوزت ألف طن حتى الآن، وكانت عمليات التسويق لفرع الأعلاف قد بدأت بشكل فعلي بعد تعديل المواصفات التي يتم بموجبها الاستلام وخاصة الشوائب. وأكد الخدلي أن جميع إنتاج محافظة الرقة في المناطق الأمانة يجفف على الشمس بالطرق التقليدية، بسبب عدم وجود مجففات في المناطق الأمانة، باستثناء وجود مجفف صغير في إحدى الجمعيات في الريف الشرقي لا تزيد طاقته على ٢ طن يومياً. نائب رئيس اتحاد الفلاحين في الرقة حسن

العباوي أكد لـ«الوطن» تضرر الفلاحين نتيجة عدم وجود مجففات للذرة الصفراء ما أدى إلى تدني أسعارها، وإحجام التجار عن دفع أسعار مجزية نتيجة عدم استلام الإنتاج من فرع الأعلاف وخاصة في الريف الغربي، الذي لا يوجد فيه مركز استلام للأعلاف، وأشار العباوي إلى أن جميع إنتاج ريف الرقة الغربي تم بيعه للتجار بسعر لم يتجاوز ١٦٥٠ ليرة، وهناك أحد الفلاحين سوق حمولة بسيطة إلى مركز استلام بلاط في ريف حلب، وتم رفضه استلامها بذريعة أن فيها أثراً للمبيدات الحشرية الناجمة عن

عمليات رش المحصول خلال عمليات الزراعة. وأضاف نائب رئيس اتحاد الفلاحين: إن كل البذور التي زرعنا في الرقة هي من النوع الهجين التي اشتراها الفلاحون من السوق السوداء، وطالب العباوي بضرورة الإسراع في إنشاء مجففات للذرة الصفراء في مناطق الإنتاج وخاصة الريف الغربي في الرقة لحماية الفلاحين من استغلال التجار، وكذلك ضرورة إنشاء مركز لاستلام الذرة في هذه المنطقة، لأن عمليات النقل إلى حلب لمسافة تزيد على ١٣٠ كم مكلفة جداً للفلاحين.

الشهابي لرئيس نغرفة صناعة حلب والمصري لدمشق وريفها الشهابي لـ«الوطن»: المشاكل كبيرة لكن المهمة والعزيمة أكبر المصري لـ«الوطن»: المرحلة القادمة ستشهد نشاطاً أكبر وسيقبل الحوار أكثر مع الحكومة



هنا غائم

كما تم خلال الاجتماع انتخاب مصطفى كواية وزيد أوبري ممثلي الفرقة في مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية بالإضافة للرئيس وأمين السر. «الوطن» تواصلت مع رئيسي مجالس إدارة الغرف المنتخبتين، فقال الشهابي: إنهم كانوا سيسبقون يعملون على تعزيز العمل مع الفريق الحكومي من أجل دعم عملية الإنتاج للخروج من الواقع الاقتصادي الصعب الذي نعيشه كمجتمعين وكمواطنين.

وفي حلب تم انتخاب المهندس فارس الشهابي رئيساً لمجلس إدارة غرفة صناعة حلب خلال الاجتماع المجلس الذي عقد بذات التاريخ برئاسة أكبر الأعضاء سناً هنري عضوية وحضور ممثل وزارة الصناعة المهندس أسامة الحجوي وممثل محافظة حلب الأستاذ فراس نغسان.

وأضاف: «المسؤولية كبيرة والمشاكل كبيرة لكن الهمة والعزيمة أكبر، وسوف نبقى مستمرين بالعمل لما فيه مصلحة الصناعة الوطنية. من جهة، أكد غزوان المصري أن المرحلة القادمة ستشهد نشاطاً أكبر يعمل الفرقة بالتعاون مع جميع الصناعيين، حيث سيتم إصدار قرارات مشتركة سيتم من خلالها تفعيل الحوار أكثر مع الحكومة لإيصال رأي الصناع إلى الجهات المعنية لما فيه خدمة الصناعة الوطنية.

وبيّن أن الصناعيين يتفهمون اليوم أن هدفنا في غرفة الصناعة مساعدتهم لتجاوز كل المعوقات التي تواجهنا حالياً وفي المستقبل، للحفاظ على مشائننا الصناعية والاستمرار

بنجاحات الصناعة الوطنية. وأضاف المصري: إن هناك الكثير من الرؤى الأولى على الصناعة الوطنية من جهة وعلى المستهلك من جهة أخرى لأنه يقع على عاتقنا كغرف صناعة واتحادات صناعة وتجارة تواجه الصناعيين والأهم تشجيع التصدير لتحقيق عائدات من القطع الأجنبي، وأضاف: كما سيتم الطلب من المعنيين السماح بإدخال المؤقت للمصانع حتى تعود للتصنيع والتصدير سيتم طرح هذا الموضوع مع الحكومة ليصل صوتنا بكل شفافية والأهم تأمين مستلزمات الإنتاج والمحروقات والتي تعتبر من أولويات عملنا بالتعاون مع الحكومة التي تشجع الصناعة وحتى نتجاوز العقوبات علينا بالإنتاج فيه مصلحة الصناعة الوطنية وإن هدفهم كل الإجراءات ليصل إلى تصديق النتائج وإصدار القرارات اللازمة هذا الشأن. وجاء ذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم محمد ناصر السواح وأدهم الطباع لعضوية مجلس إدارة اتحاد إدارة جديد سوف يعطون بدأ واحدة ما فيه مصلحة الصناعة الوطنية وإن هدفهم كل الإجراءات ليصل إلى تصديق النتائج وإصدار القرارات اللازمة هذا الشأن. وجاء ذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم محمد ناصر السواح وأدهم الطباع لعضوية مجلس إدارة اتحاد

وبالعودة إلى الاجتماع نجد أن هذه الانتخابات جاءت بحضور مدير الشؤون القانونية في وزارة الصناعة علي يوسف وعمل من أسعد خولف مدير المناطق الصناعية والحرفية، وماهر تلجة مدير صناعة دمشق، وهيثم أشقر ممثل عن محافظة دمشق. وتابع الأعضاء انتخابات مكتب الفرقة بتعيين محمد أيمن مولوي أميناً للسر. وجورج داود خازنا وعدنان الساعور عضو مكتب ومحمد مهدي دعوش عضو مكتب وكذلك تم انتخاب عضوين من أعضاء مجلس الإدارة وهم محمد ناصر السواح وأدهم الطباع لعضوية مجلس إدارة اتحاد إدارة جديد سوف يعطون بدأ واحدة ما فيه مصلحة الصناعة الوطنية وإن هدفهم كل الإجراءات ليصل إلى تصديق النتائج وإصدار القرارات اللازمة هذا الشأن. وجاء ذلك بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم محمد ناصر السواح وأدهم الطباع لعضوية مجلس إدارة اتحاد

مدير الأسعار لـ«الوطن»: السورية للتجارة رفعت سعر السكر كندخل إيجابي ومازال أقل من الأسواق حبه لـ«الوطن»: منحة رئاسة الوزراء يجب أن تخفض الأسعار لا ترفعها

جلنار العلي

بعد أن أصدرت المؤسسة السورية للتجارة أول من أمس قرارها برفع سعر كيلو السكر المباشر الذي يباع عبر البطاقة الذكية إلى ٤٦٠٠ ليرة، توقع بعض أصحاب المحال التجارية أن يرتفع سعره في الأسواق أيضاً، باعتبار أن السعر الحكومي أصبح مقارباً جداً للسعر الموجود في الأسواق.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأسواق لوحظ غياب مادة السكر في معظم المحلات، وقد وصل سعر الكيلو إن توفر في ٤٦٠٠ ليرة، وسط شكوى من التجار من قلة توريد المادة إلى الأسواق من قبل الموزعين، معتبرين أن غياب المادة يعني تكرار السيناريو الدائم ذاته وهو الارتفاع الحتمي للأسعار.

وأشار مقصود إلى أن السعر المعترف به والرسمي في الأسواق محدد بالبنشرة الصادرة عن الوزارة وهو ٤٩٠٠ ليرة للسكر المعبأ، و٤٦٠٠ ليرة للسكر الفرط، أما كل ما عدا ذلك فيعتبر مخالفاً ويجب أن يستك عليه، لافتاً إلى أن تكاليف السكر تدرس وفق الأسعار العالمية



مضافاً إليها النفقات التي يتحملها المستورد كأجور الشحن والتأمينات والتخليص الجمركي والنقل الداخلي والتوزيع والتغليف، وهذا ما أدى إلى رفع الأسعار. من جانبه اعتبر عضو جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد الرزاق حبه في تصريح لـ«الوطن» أن رفع

الطلب على السكر، لافتاً إلى وجود نقص بالمادة ضمن الصالات سواء بالنسبة للسكر المدعوم أم المباشر إذ أنه لم يتم استكمال توزيع الدورة السابقة حتى الآن، متابعاً: «تكلفة المادة تعتبر خارجة عن إرادة المستهلك، والمواطن لا يستطيع بدخله الحالي تأمين كيلو سكر أسبوعياً لأنه يحتاج إلى ٢٠ ألف ليرة خلال الشهر لتأمين مادة واحدة فقط». واستغرب حبه من اعتبار رفع السكر جزءاً من التدخل الإيجابي لأن هذا المصطلح يعني تحميل الحكومة لجزء من النفقات والتكلفة، فكيف يحدد السعر بـ ٤٦٠٠ ليرة على الرغم من أنه يباع أصلاً بالأسواق بذات السعر تقريباً، وهذا السعر لا يستطيع المواطن الذي ارتفع عنه الدعم تحمله، وكذلك الأمر بالنسبة للمواطن الذي يحصل على مخصصاته بالسعر المدعوم باعتباره أن المواد المخصصة له قليلة ولا تغطي ذلك يلجأ إلى الشراء بالسعر الحر. معتبراً أن الأمر لا يتعلق بالسكر فقط لأن الوزارة رفعت مؤخراً أسعار اللحوم والبيض والأجبان والحليب والبقوليات والبرغل والرز والشاي وكل المواد المستوردة. وأشار حبه إلى أن رئاسة مجلس الوزراء منحت السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ١١٣ مليار كدعم لتأمين مادة السكر، وهذا يجب أن ينعكس إيجابياً على تثبيت الأسعار وليس رفعها، لافتاً إلى أنه تصارع الأحداث ورفع الأسعار السريع خلال الأسابيع الماضية حال دون قيام جمعية حماية المستهلك بدورها بتوعية المواطنين ونصح التجار.